



عاد شبح الخطف ليثير الذعر مجدداً في العاصمة السورية دمشق، وعاد سكانها لتحذير بعضهم بعضاً من اجتياز طرقاً وأماكن تكثر فيها حوادث الاختطاف وسط المدينة وبعض مناطق الريف الواقعة تحت سيطرة قوات النظام، وفي أعقاب فترة كانت تتوقف فيها عمليات الخطف من قبل عصابات تبتز أهالي المخطوفين للحصول على فدية.

وسجل عدد من حالات الاختطاف الشهر الماضي وسط دمشق، وقبل أن يتم ناشطون الميليشيات التابعة للنظام بالقيام بتلك العمليات، كان وزير المصالحة الوطنية، علي حيدر، أقر الشهر الماضي في مقابلة صحفية مع جريدة "الوطن" السورية الموالية للنظام بأن هناك عصابات للخطف تنشط وسط دمشق.

حيدر أشار إلى استغلال مهام وزارته في تصريحه؛ إذ قال: "هناك عدد كبير من العصابات وسط دمشق، وبالتحديد، في منطقة المرجة تسرح وتمرح في سرقة الناس من خلال استغلال اسم المصالحة الوطنية"، وأضاف أن الوزارة "وجهت الكثير من الكتب إلى الجهات المختصة لإلقاء القبض عليها لا سيما أن الوزارة ليست جهازاً تنفيذياً في هذا الموضوع".

وكشف حيدر عن توجيهه وزارته الكثير من الكتب إلى نقابة المحامين فيما يتعلق بأفعال "عدد لا يأس به من المحامين الذين يلعبون دور السماسرة بين الجهة الخاطفة وأهل المخطوف، وأن هناك الكثير من الخاطفين للأسف هم أنفسهم يدعون أنهم

يعملون في لجان المصالحة في المحافظات".

الخطف من مناطق آمنة:

من ناحية ثانية، كشف حيدر عن تلقي وزارته "شكاوى" من مواطنين تتضمن أن قربهم أو أبناءهم خطفوا من مناطق آمنة وحين التدقيق تبين أن تلك الجهات تعمل باسم الجهات الرسمية، مذكراً بأن "مهمة الوزارة تقصر على تبليغ الجهات المختصة في ذلك، ولذلك فإن الوزارة ليست معنية في القبض على هؤلاء الأشخاص".

و حول استغلال مبادرات المصالحة، أضاف حيدر أن وزارته أصدرت قراراً برفض إعطاء الموافقة على أي مبادرة إلا بعد موافقة مكتب الأمن الوطني، مستطرداً: كثيرون من الأشخاص "يحملون بطاقات مزورة، علمًا بأن الوزارة لم تمنح أي بطاقة لأي جهة كانت وأنها منعت منح البطاقات خوفاً من تزويرها"، قائلاً: "حتى البطاقة الشخصية تزور في دوما بـ 500 ليرة".

وأتهم الوزير بذلك المعارضين المقيمين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، مع أن عمليات الخطف تم وسط مدينة دمشق المقطوع بعشرات الحاجز الأمنية والعسكرية التابعة للنظام، حيث لم يمنع الوجود الكثيف لقوات النظام ارتفاع وتيرة عمليات الاختطاف في الأسابيع الأخيرة بقصد الابتزاز.

مليشيات (الدفاع الوطني) وعصابات مدعومة من قبل أجهزة المخابرات تقوم بالنصب:

وبحسب موقع "شاهد من قلب الحدث" المعارض الذي يعتمد في نقل أخباره على شهود عيان ميدانيين أن "مليشيات (الدفاع الوطني) وعصابات مدعومة من قبل أجهزة المخابرات تقوم بنصب حاجز (طيارة) نهاراً في دمشق، وفي المساء تلقي هذه الحاجز القبض على شبان أو فتيات ومن ثم تأخذهم إلى أماكن سرية خاصة بهم، ويتم تهديد ذويهم بتصفية المختطفين إن لم يدفعوا فدية مالية كبيرة لهم خلال 48 ساعة".

ونقل الموقع عن أهالي روایتهم لحادثة وقعت أخيراً وسط دمشق وفي وضح النهار، حيث جرى اختطاف ثلاثة أشخاص من قبل عناصر حاجز طيارة واقتيدوا إلى مكان مجهول، من دون أن يوقفهم أي حاجز من الحاجز الأمنية المنتشرة في المنطقة، وبعدها حصلت مفاوضات مع ذوي المختطفين حول الفدية، إثر إجبار ذوي المختطفين على دفعها. ولدى دفعها وعود المخطوفين، قال أحد المفرج عنهم إنهم شاهدوا مدنيين قتلوا بقربهم لأن أهاليهم لم يتمكنوا من تأمين الفدية.

وبحسب الروايات المتداولة في الشارع الدمشقي، فإن حالات خطف تعرض لها أطفال بعمر العشر سنوات و14 سنة في حي المجتهد وقد دفع أهاليهم مبالغ طائلة للإفراج عنهم، كذلك شهدت أحيا الميسات والميدان والبرامكة في العاصمة عدداً من الحوادث المماثلة خلال الشهر الماضي.

وكان لافتاً أن يشكو وزير المصالحة من المشكلات التي تواجهها وزارته حالياً ومنها أنها ترسل كتاباً إلى الجهات المختصة حول معرفة وضع الموقوفين لديها فيأتي الجواب إما أنه أحيل الموقوفون إلى القضاء المختص أو لا تتوافر أي معلومات عنهم وكلا الجوابين لا يفيد الوزارة، وكان عمر أوسى، رئيس لجنة المصالحة في مجلس الشعب (البرلمان) قد صرخ لصحيفة "الوطن" الشهر الماضي بأن ما تقوم به "بعض الجهات المحسوبة على جهات رسمية في النصب على الناس تحت مسمى المصالحة يساهم بشكل مباشر في خلخلة الثقة بين المواطنين والحكومة، ولذلك فلا بد من العمل على ضبطها من خلال إحداث مرجعية واحدة للمصالحات".

المصادر: